سياسات المملكة الخارجية تجذر حتمية الترابط بين العروبة والإسلام

«عكاظ» - جدة

ترتكز السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ ومعطيات جغرافية، تاريخية، دينية، اقتصادية، أمنية وسياسية. وضمن ثوابت رئيسة أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية. وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية، العربية، الإسلامية والدولية بفحوى تتضمن:

خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر حوار الأديان في اسبانيا . (عكاظ)

خليجيا

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - رحمه الله - والمنظور الخليجي يعتبر من أهم محاور السياسة الخارجية السعودية؛ وذلك لأسباب عدة أهمها أواصر القربى والارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربية، فضلا عن تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها. وإيمانا من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة. وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها في أشكال عدة، اتفقت إرادات قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام ١٩٨١ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية، الأمنية، الاقتصادية،الاجتماعية،العلمية،الثقافية).

والسياسة الخارجية السعودية في الدائرة الخليجية ترتكز على أسس ومبادئ تتلخص في:

- أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة.
- حق دول مجلس التعاون في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة وتكفلها مبادئ القانون الدولي العام، وذلك في مواجهة أية تحديات خارجية كانت أم داخلية.
- رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول والعمل على الوقوف صفا واحدا أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول معتبرة أياه إعتداء على البقية.
- تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية والثقافية، من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول.
- تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الإمكان وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المصيرية.
- العمل الدؤوب والجاد على تصفية كافة الخلافات بين دول المنطقة بالتفاهم القائم على مبادئ الأخوة وحسن الجوار.
- الحرص الشديد على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة مع إيلاء عناية خاصة للتنسيق حول السياسات النفطية لدول المجلس بما يخدم مصالحها باعتبار أن النفط سلعة استراتيجية لهذه الدول.

عربيا

أدركت المملكة منذ تأسيسها أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، لذا فقد سعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محاولة صادقة لوضع اليه لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء جامعة الدول العربية، والتوقيع على ميثاقها في مارس من العام ١٩٤٥. والسياسة الخارجية السعودية في منظورها العربي ترتكز على مبادئ وأسس ثابتة تتضمن:

- حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالمملكة تمتاز بكونها مهد الإسلام ومنبع العروبة، وهذا تأكيد سعودي دائم منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وأبنائه من بعده.
- ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربية بهدف توحيد المواقف وتسخير كل الإمكانيات والموارد التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية.
- الواقعية المتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المضرة لأمن واستقرار العالم العربي، والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة في جميع أشكالها.

ونظرا لما للمملكة من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية فقد لعبت دورا مهما كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافات العربية الداخلية والإقليمية، انطلاقا من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي. وقامت بجهود توفيقية عظيمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تفت في عضد ووحدة الصف العربي.

وفي هذا الإطار أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماما خاصا بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، وعنصرا رئيسا في سياستها الخارجية، ولا غرو في ذلك، والمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية ولم تتخاذل أو تتقاعس يوما عن نصرة القضية تحت أي ذريعة، بل نذرت نفسها لخدمة القضية نحو الوصول إلى حلول أو تسوية عادلة.

إسلاميا

كان الإسلام ولا يزال، أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية. فالمملكة ومنذ نشأتها تعمل على حشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه استنادا إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة، وأن التكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم. وفي سبيل تحقيق التضامن الإسلامي سعت المملكة وبادرت مع شقيقاتها الدول الإسلامية بإقامة منظومة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية، ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام ١٩٦٢، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٦٩، واحتضنت المملكة مقريهما، وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت من خلال المساهمة السخية في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية، ويمكن القول إن السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الإسلامية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحقيق التضامن الإسلامي الشامل.
٢. فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تهدف إلى دعم قدراتها ومواردها على مختلف المستويات.
٣. التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري الذي يهدد العالم الإسلامي بأشكال وأساليب مختلفة.
٤. العمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم آلياتها لتحقيق المزيد من الفاعلية لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي.
٥. تفعيل دور الدول الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد.
٦. تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم، والدفاع عن حقوقهم الشرعية وفق مبادئ القانون الدولي العام.
٧. تقديم الصورة المشرقة والحقيقية للدين الإسلامي وشريعته السمحة والذود عن حياض الإسلام من جميع ما ينسب إليه من إدعاءات وافتراءات محضة كالإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان.

الرياض ترفض استخدام القوة والعنف وأي ممارسات تهدد السلام العالمي

دوليا

تحرص المملكة في المجال الدولي على المحافظة على علاقات متكافئة مع القوى الكبرى، والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالها إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي؛ لذا تحاول المملكة أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات.

وتعتز المملكة بكونها أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، انطلاقا من إيمانها العميق بأن السلام العالمي هدفا من أهداف سياستها الخارجية. فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي. وإيمانا من المملكة بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية عموما في سبيل رقي وازدهار المجتمع الدولي في جميع المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، فقد انضمت إلى كل هذه المنظمات، وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها.

ويمكن القول إن السياسة الخارجية السعودية في المجال الدولي تستند على أسس ومبادئ مستقرة وواضحة ومنها:

- حرص المملكة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة.
- الالتزام بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وشجب العنف وجميع الوسائل التي تحل بالأمن والسلم الدوليين، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم.
- الحرص على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعي لتنمية التجارة الدولية على أسس عادلة ومن خلال أسس اقتصاديات السوق الحر.
- صبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم. وهنا، يمكن إيجاز الثوابت والمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السعودية عموما في الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها دستورا للمملكة العربية السعودية. واحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية. و العمل من أجل السلام والعدل الدوليين، ورفض استخدام القوة والعنف وأي ممارسات تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان. إدانة ورفض الإرهاب العالمي في جميع أشكاله وأساليبه، والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية. و الالتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية واحترامها سواء كان ذلك في إطار المنظمات الدولية أو خارجها. و الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية. و عدم الانحياز ونبذ المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس.

ثم تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط، نظرا للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحب أكبر احتياطي نفطي في العالم.